دور الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي في تعزيز متطلبات التنمية المستدامة وعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبي

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

من الباحث

محمد فتحي حسني الصديق غربية

وكيل حسابات – وزارة المالية

إشراف

الأستاذ الدكتور	**الدكتور**
محمد بكر عربي	**أحمد سعيد عبد العظيم**
أستاذ المحاسبة الخاصة	**مدرس المحاسبة والمراجعة**
كلية التجارة	**كلية التجارة**
جامعة قناة السويس	**جامعة قناة السويس**

المستخلص

يوضح البحث أثر تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، والتنفيذ الفعال لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية على تعزيز متطلبات الاستدامة، تناول الباحث الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول بعنوان الموازنة المستجيبة النوع الاجتماعي ودورها في تعزيز متطلبات التنمية المستدامة؛ ويتفرع منه مبحثين، المبحث الأول تناول الإطار الفكري للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، والمبحث الثاني تناول أثر الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على التنمية المستدامة وعلاقتها بالنظام المحاسبي. الفصل الثاني بعنوان تحليل العلاقة بين الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ونظام المعلومات المحاسبية الحكومية وأثرها على تعزيز الاستدامة؛ والمبحث الأول به تناول نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية (المفهوم-الأهمية-الأهداف)، والمبحث الثاني تناول

التوجه نحو تطوير نظام المعلومات المحاسبية الحكومية وانعكاسات تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وأثرها على تعزيز الاستدامة.

أخيرا، الفصل الثالث الذي يحتوي على الدراسة الميدانية التي تم توزيعها على عينة من ٢٥٠ مفردة من العاملين في وزارة المالية والأكاديميين والمهتمين بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وبناء على الدراسة الميدانية تم استخراج النتائج والتوصيات لهذه الدراسة.

الكلمات الدالة: النوع الاجتماعي- الموازنة المستجيبة- المعلومات المحاسبية- التنمية المستدامة- النظام المحاسبي- موازنة البرامج والأداء.

Abstract

The study demonstrates the integration between the implementation of the gender-responsive budget, the effective implementation of the government accounting information system and its impact on enhancing sustainability requirements. The study was divided into thre chapters, the first chapter deals with the gender-responsive budget and its role in enhancing the requirements of sustainable development. It is divided into two sections, the first of which is the intellectual framework for gender-responsive budgeting. The second section explains the integration between gender-responsive budgeting and sustainable development and its relationship to the accounting system. The second chapter analyzes the relationship between gender-responsive budgeting and the government accounting information system and its impact on enhancing sustainability. The first section deals with the nature of the information system.

Accounting in government units, and the second section is entitled "The trend towards developing the government accounting information system and the implications of implementing gender-responsive budgeting and its impact on enhancing sustainability." Then, finally, the third chapter, which contains the field study that was distributed to a sample of 250 individuals from workers in the Ministry of Finance, academics, and those interested in the budget. Gender responsive and based on the field study, the results and recommendations for this study were extracted.

Keywords: Gender - Responsive budgeting - Accounting information - Sustainable development - Accounting system - Program and Performance Budgting .

أولا: المقدمة:

الموازنة تعتبر ركيزة أساسية في إدارة الأموال والموارد، فهي ليست مجرد أداة لتخطيط النفقات والإيرادات، بل هي أداة استراتيجية تُعدُّ أساساً لتحقيق الاستدامة وتطوير الأنظمة الحكومية. عندما يتم تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في نظام المعلومات المحاسبية الحكومية، يحدث تحولٌ شامل يرتقي بفعالية الأداء ويُعزز الاستدامة في المؤسسات الحكومية وهذا التحول ليس فقط في الأساليب الإدارية وإنما يتجاوز ذلك إلى تغيير في الثقافة المؤسسية نحو الاهتمام بالعدالة والتكافؤ الاجتماعي.

يمثل النظام المحاسبي الحكومي الوسيلة التي من خلالها يتم تقديم المعلومات اللازمة لتقدير الايرادات العامة والنفقات العامة عبر الموازنة العامة للدولة، باعتباره نظاما للمعلومات يقوم بقياس كفاءة أداء الأجهزة الحكومية في تنفيذ الموازنة العامة (١) .

ثانيا: مشكلة البحث وتساؤلاته:

في ظل ضعف النظام المحاسبي الحكومي التقليدي، وعدم الالتزام بمبادئ الشفافية والحوكمة عند اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة والرقابة عليها، وبالتالي فان أنظمة الرقابة الداخلية العاملة في ظل انظمة الادارة المالية التقليدية تعاني من ضعف كبير، حيث أن الضوابط التي تضعها أدوات الرقابة غير قادرة على التحكم في عجز الموازنة العامة وتوجيها لتحقيق الاستفادة الكاملة لجميع فئات المجتمع(١).

وجاءت مشكلة البحث في أن هناك فجوات بين النوع الاجتماعي في الأدوار والالتزامات والحقوق والواجبات ولابد من جبر تلك الفجوات من خلال تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بحيث جاءت الفرضية منسجمة مع المشكلة من خلال تنفيذ نظام كفء وفعال لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية في الواقع وفق خطط محكمة ومدروسة مسبقا.

بناءً على المشكلة المُسلط عليها الضوء في بيان أثر تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على كفاءة نظام المعلومات المحاسبية الحكومية لتعزيز متطلبات الاستدامة، يمكن توجيه الاهتمام نحو الأسئلة الرئيسية والفرعية لهذه الدراسة.

السؤال الرئيسي :

كيف يُمكن تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في نظام المعلومات المحاسبية الحكومية لتعزيز كفاءتها وتحقيق متطلبات الاستدامة؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

١- ماهي أهم ممارسات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي؟ وماهو دورها في تحقيق كفاءة المعلومات المحاسبية الحكومية؟ وكيف يمكن استخدام الدور المستحدث للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي لتحسين متطلبات الاستدامة؟

٢- ما هو أثر تطبيق الموازنة المستجيبة والتنفيذ الفعال لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية على متطلبات الاستدامة المصري؟

ثالثا: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في بيان أثر تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، والتنفيذ الفعال لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية على تعزيز متطلبات الاستدامة، ويمكن تحقيق الهدف الرئيسي بتحقيق الأهداف الفرعية التالية:.

١- إظهار أهم ممارسات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وأثرها على كفاءة نظام المعلومات المحاسبية الحكومية في الموازنة العامة.

٢- تطوير الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الموازنة العامة والكشف عن مدي أهمية التعاون فيما بين نظام المعلومات المحاسبية الحكومية لتعزيز متطلبات الاستدامة.

٣- تقييم أداء نظام المعلومات المحاسبية وتحديد مدى تأثير تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على كفاءتها وفعاليتها، وتوفير رؤى ومعرفة تساهم في تطوير السياسات والتشريعات المالية والحسابية للحكومات بهدف تعزيز الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

٤- توجيه البحث المستقبلي ودعم الجهود العلمية المستقبلية في هذا المجال من خلال تحديد الفجوات والمسارات التي يمكن استكمال البحث فيها.

رابعا: أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من أهميته على المستوى العلمي والعملي على النحو التالي:

أ- الأهمية العلمية:

١- تقديم أوجه العلاج المقترحة لمشكلات الموازنة التقليدية حيث أن المطبق حاليا لا يعالج بطريقة تساعد على تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

٢- محاولة توجيه البحث العلمي المحاسبي نحو الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والعمل على تدعيم كفاءة نظام المعلومات المحاسبية الحكومية من خلال طرق علمية سليمة.

ب- الأهمية العملية:

١- تمكين الحكومة المصرية من إعداد برامج خاصة لجميع فئات المجتمع تعمل بألية فعالة وقادرة على مواجهة جميع التحديات من خلال تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

٢- فهم أثر تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على نظام المعلومات المحاسبية، والعمل على التحسين المستمر لهذه الأنظمة لتكون أكثر فعالية وشمولية، وتعزيز المساءلة والشفافية من خلال فهم تأثير هذا التطبيق.

خامسا: منهج البحث:

تحقيقا لأهداف البحث سوف يتبع الباحث كلا من المنهج الاستنباطي الاستقرائي على النحو التالي:

١- دراسة وتحليل الإطار النظري في ضوء المتغيرات التي تعمل في ظلها الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ونظام المعلومات المحاسبية الحكومية وتعزيز متطلبات الاستدامة.

٢- استخدام أدبيات الدراسة لتحديد المتغيرات المختلفة التي تؤثر في مشكلة البحث بصورة عامة أو بمعني أخر تكوين الإطار النظري.

٣- تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على العلاقة بين الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على كفاءة نظام المعلومات المحاسبية الحكومية.

سادسا: فرض البحث:

"لا يوجد اختلاف ذو دلالة احصائية بين أراء عينة الدراسة حول دور الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في تدعيم نظام المعلومات المحاسبي .

سابعا: تقسيمات البحث:

المحور الأول: الإطار الفكري للموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي

المحور الثاني: العلاقة التكاميلية بين الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي والتنمية المستدامة.

المحور الثالث: انعكاسات تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على كفاءة نظام المعلومات المحاسبي.

المحور الرابع: تحليل ميداني للعلاقة بين الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي ونظام المعلومات المحاسبي لتعزيز متطلبات التنمية المستدامة:

وسوف نتناول تلك المحاور في العرض التالي:

المحور الأول: الإطار الفكري للموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي:

أولا: مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وأهميتها:

الموازنة العامة تعتبر الخطة أو البرنامج الذي يعتمد على توقعات مدروسة لإيرادات ونفقات الدولة، مع انعكاس سياساتها المختلفة في تحديد البرامج والمشروعات التي تحقق الأهداف العامة وأولويات الإنفاق. تعتبر هذه الموازنة وثيقة أساسية توضح الأولويات التنموية للدولة، خاصةً في ظل قلة الموارد وزيادة الإنفاق، وتُعتبر أداة تخطيطية تفرض على الوحدات الحكومية اختيار الأنشطة والبرامج الأكثر فعالية لتحقيق أقصى قدر من الفوائد[٢].

(١) التطور المفاهيمي للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي:

أ- النشأة والتطور التاريخي للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي:

تم تطوير مفهوم "النوع الاجتماعي" في أستراليا في الثمانينات عبر إطار وضعته الحكومة الفيدرالية لقياس تأثير الإنفاق العام على الرجال والنساء. شاركت مختلف مستويات السلطة التنفيذية، بدءًا من الوزارات والولايات وصولاً إلى أعلى مستويات إعداد الموازنة الاتحادية، في إعداد هذه التقارير[٣].

وعلى الرغم من عدم التنفيذ المستمر لهذه الآلية وعدم الاهتمام بإشراك منظمات المجتمع المدني فيها، فقد كانت هذه بداية الوعي بتأثير السياسة المالية على قضايا النوع الاجتماعي، وتم اتخاذ مبادرات مماثلة في كندا والمملكة المتحدة لقياس العلاقة بين الجنس وتحصيل الضرائب. كانت القارة الأفريقية رائدة في هذا النوع من

المبادرات. في جنوب إفريقيا، تقوم مجموعات من منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والبرلمانيين بإصدار تقارير سنوية حول الإنفاق العام وعلاقاته بالنوع الاجتماعي لمدة أربع سنوات(٤).

ب- مفهوم الموازنة المستجيبة بالنسبة للنوع الاجتماعي:

مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي نشأ نتيجة التركيز المتزايد على قضايا النوع الاجتماعي كجزء من التوجهات الجديدة لصانعي القرار. يهدف هذا التوجه إلى تنفيذ سياسات تعمل على تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في الحصول على الخدمات، وبالتالي توفير بيئة تشجع على تحقيق تكافؤ الفرص في المشاركة في عمليات التنمية. يتم ذلك من خلال دمج النوع الاجتماعي في السياسات العامة لتمكين الأفراد من أداء أدوارهم الاجتماعية، مما يسهم في الحفاظ على استقرار المجتمعات(٥).

وبشكل عام "الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي" تشير إلى الميزانيات الحكومية التي تأخذ في الاعتبار اختلافات الأدوار والاحتياجات بين مجموعات مختلفة في المجتمع. تم تصميم هذه الميزانيات لتعكس احتياجات النوع الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل تطوير السياسات المالية. يتم التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم بطريقة تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وتلبي احتياجات جميع فئات المجتمع(٦).

ثانيا: أهمية الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وأهدافها:

إن تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل عام ومراعاة النوع الاجتماعي، يمثل النهج الفعال لبناء المجتمعات، والاستراتيجية الحقيقية للتنمية المستدامة التي على الدول أن تنتهجها(٧).

أ- أهمية الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي:

تعد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والمحاسبة خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يتعين أن تتجلى الاستراتيجيات المالية في الموازنة كإطار يأخذ في اعتباره اختلافات النوع الاجتماعي في المجتمع، مع التركيز على تلبية احتياجات وتطلعات جميع الفئات الاجتماعية(٨).

تشدد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على ضرورة تقديم تقارير دورية تُظهِر تأثير السياسات المالية على المجتمع بأسره، بما في ذلك التأثير على الفئات المهمشة وتفاصيل توجيه الموارد لتلبية احتياجاتها الخاصة. كما يتعين أيضًا أن يُدرَكَ أن الشفافية في عمليات المحاسبة تسهم في بناء الثقة والتفاعل الفعّال مع المجتمع[٩].

ب- أهداف الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي:

إن تبني الدولة لفلسفة النوع الاجتماعي من شأنه مساعدة واضعي السياسات والخطط الاستراتيجية وما يتصل بها من البرامج والمبادرات والموازنات إلى التحليل لاحتياجات كل فئة من فئات المجتمع والسعي لتلبيتها لضمان العدالة وتكافؤ الفرص للجميع[١٠].

تهدف الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف[١١]:

- التعبير الشامل عن احتياجات أفراد المجتمع بلا تمييز بناءً على النوع، ويتجلى ذلك من خلال تقديم البرامج والمشاريع وطلب الاعتمادات من مختلف الجهات.
- إدماج النوع الاجتماعي في عمليات إعداد الموازنة العامة للدولة، حيث يتم توفير أساس عادل لتوزيع موارد وخدمات الموازنة بين الفئات المختلفة، مع مراعاة ظروف واحتياجات كل فئة في المجتمع، دون أي تمييز أو استبعاد.
- وضع حقوق الأفراد وفقًا لمفهوم العدالة الاجتماعية في قلب عمليات إعداد الموازنة العامة، من خلال توفير العدالة للفئات المهمشة والضعيفة عبر وضع سياسات مالية تلبي احتياجات جميع أفراد المجتمع، مع تركيز الدولة على قضايا النوع الاجتماعي المتنوعة والالتزام بالمبادئ الدستورية والقانونية والاتفاقيات الدولية.
- مساءلة الحكومة تجاه مخصصات النوع الاجتماعي والالتزامات المترتبة عليها محليًا ووطنيًا ودوليًا وإعادة صياغة الموازنات الحكومية والسياسات الوطنية لتعزيز عدالة النوع الاجتماعي.

ثالثا: مراحل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي:

المرحلة الأولى: تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي لتحديد أثر التباين في الموازنة على النوع الاجتماعي.
المرحلة الثانية: إعادة صياغة السياسات وتوزيع الموارد لتحقيق النتائج المطلوبة في عدالة النوع الاجتماعي.
المرحلة الثالثة: العمل بشكل منهجي لتضمين النوع الاجتماعي في كافة عمليات الموازنة.

المحور الثاني: العلاقة التكاميلية بين الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي والتنمية المستدامة:

لعب مفهوم النوع الاجتماعي دوراً حيوياً في إعادة تصوير فكرة التنمية وبناء نظام تنموي جديد، حيث أصبح تحقيق المساواة بين الجنسين محورياً في بناء المجتمعات، ولاسيما في المجتمعات العربية. ارتفعت أهمية استخدام هذا المفهوم بعد مؤتمرات منظمة الأمم المتحدة للمرأة وحقوقها، التي سعت إلى القضاء على أشكال التمييز في جميع أنحاء العالم، وذلك من أجل دمج المساواة كشريك فاعل في عمليات التنمية[١٢].

أولا: علاقة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بالتنمية المستدامة:

أطلقت الدولة سلسلة من المبادرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن بين أهدافها: تحسين نوعية حياة الفرد المصري والتحسين لمستوى معيشته، ومن أهدافها الثانوية بصورة عامة الحد من الفقر بأشكاله المختلفة كالقضاء على الجوع أو التوفير لنظام متكامل من الحماية الاجتماعية، وتحسين التعليم وجودته وقدرته التنافسية، تحسين وضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة، تطوير البنية التحتية الرقمية، تحسين أساسيات الخدمات وجودتها وإثراء الحياة الثقافية[١٣].

تتوقع رؤية مصر ٢٠٣٠ اتخاذ خطوات نحو التغيير، حيث تعلن الحكومة المصرية التزامها بتنفيذ مجموعة من المشاريع لتعزيز حياة المصريين التي تعمل على شراكة

مع القطاعات المختلفة لتنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة، مع تركيز خاص على دعم فئة الشباب. تعتبر رفاهية وتحسين مستوى حياة المواطن المصري أولوية بالنسبة لرؤية مصر ٢٠٣٠، وقد جعل الدستور المصري حقوقًا اجتماعية تضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، منها الحق في التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم وجودة البيئة والثقافة. لذا، تهدف الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة إلى تحسين جودة حياة المواطن المصري وتعزيز مستواه المعيشي كهدف أسمى تسعى إلى تحقيقه. يتم ذلك من خلال نظام شامل يركز على استثمار رأس المال البشري في مجالات التعليم والصحة، بهدف تحسين ميزاتهم وزيادة إمكانياتهم في المشاركة في العملية التنموية[١٤].

ثانيا: دور الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي في معالجة التداعيات السلبية للتنمية المستدامة:

تُعتبر الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي نهجًا تقنيًا متقدمًا في إعداد الموازنة العامة للدولة. تسعى هذه الطريقة إلى تحويل الرقابة المالية التقليدية على الموارد العامة إلى توفير معلومات تُمكِّن من استخدام واستغلال الموارد بكفاءة اقتصادية، وتوضيح العلاقة بين خطط التنمية والتخطيط السنوي، بتهدف ربط الاحتياجات والموارد بالطرق الفعّالة لتحقيق النتائج المستهدفة في البرامج المخططة[١٥].

تعاني البلدان النامية بشكل خاص من آثار تغير المناخ، بما في ذلك تفاقم مشكلات الأمن الغذائي، ندرة المياه العذبة، وانتشار الأمراض والأوبئة وغيرها. وفي كثير من الأحيان، تلجأ الأسر غير المشمولة بنظم الحماية الاجتماعية، إلى استراتيجيات المواجهة السلبية في حالة الصدمات، عن طريق بيع أصولهم الإنتاجية أو إخراج أطفالهم من المدرسة. مما يدفع العديد من الأسر إلى حلقة مفرغة من الديون والفقر، ويعزز انتقال الفقر من جيل إلى آخر، ومع ذلك، تقدم بعض البلدان النامية تجارب عملية ودروسًا مشجعة لبقية الدول من خلال النظام المحاسبي ، ومنها مصر، حول دور الموازنة العامة في التخفيف من التداعيات السلبية للتنمية[١٦].

تعتبر جهود الدولة المصرية في مواجهة التحديات المناخية تعكس موقفًا متوازنًا يسعى جاهدًا لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الفئات المتأثرة. تركز الدولة المصرية من خلال سياسات الموازنة العامة على حماية وتعزيز الحقوق الاجتماعية للفئات الأكثر تأثرًا بالتغيرات المناخية عبر عدة مجالات، ومن أبرزها مراعاة البعد الاجتماعي الذي يُغفل في استراتيجيات الدول الأخرى لمواجهة تلك التحديات. يتم ذلك من خلال توسيع برامج الحماية الاجتماعية وشمول هذه الفئات في هذه البرامج[١٧].

في إطار دور الموازنة العامة في التصدي لتأثيرات تغير المناخ، تبرز أهمية برامج الحماية الاجتماعية المتجاوبة مع التحديات البيئية، حيث تُظهر قدرة استجابية سريعة في حالات الطوارئ، مثل التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية، وهذا يعزز القدرة على تحمل المواطنين للتأثيرات السلبية للصدمات البيئية على المدى القصير[١٨].

ثالثا: مؤشرات الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تُعتبر" المؤشر "أحد وسائل البيانات والمعلومات التي تلخص كمّاً كبيرا من المعلومات بواسطة ارقام محددة، حيث يشير كل مؤشّر الى التغير الذي يطرأ بفعل الزمان على ظاهرة ما، أو متغيّر ما، مقارنة بالقاعدة السائدة، وتتميز المؤشرات بأنها تحمل دلالات تعبر عن حقيقة الواقع وتكون قابلة للقياس والمقارنة ويمكن قراءتها بشكل علمي وموضوعي بهدف التقويم والتوجيه[١٩].

وفي الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاهتمام يتركز على مؤشرات التمكين والمشاركة وتصنيف البيانات حسب النوع الاجتماعي، ويمكن تعريف المؤشر من منظور النوع الاجتماعي بأنّهُ (الأداة التي توضح التغييرات الدالة على النوع الاجتماعي في مجتمع ما عبر الزمن، وتعكس احصائيات واقعية حول وضع النساء والرجال) ، وهناك مؤشرات دالة على النوع الاجتماعي نذكر منها ما يأتي[٢٠]:

١ـ مؤشر التمكين:

يعد مؤشر التمكين من المؤشرات الاساسية في دراسة مشكلات النوع الاجتماعي بصورة عامة، ومن اكثرها استخداماً في الدراسات التي تجري في هذا المجال، لانها

تتناول الاساليب التي يتم من خلالها استخدام المتغيرات في تكوين النوع الاجتماعي . ويمكن استخدام مؤشر التمكين في مجالين رئيسيين هما[٢١]:

أ .التغيرات التي تحدث في شخصية الانسان، والشعور بالثقة بوجود الحق، والقدرة على اتخاذ القرار، والحرية في اختيار البدائل المتاحة التي تؤثر في الانسان بصورة مباشرة.

ب .يختلف التمكين بأختلاف الهدف منه، هل هو الوصول الى المنفعة، أم هو التغير في الحقوق الاجتماعية؟

وهنا لابد من تحديد مايأتي : (نوع التمكين – الفترة الزمنية التي يحدث فيها التمكين – الهدف من التمكين – معرفة عدد الافراد الذين سيتأثرون به).

ويحاول هذا المؤشر أن يقيس القوة البنيوية للرجال والنساء في الحياة السياسية والاقتصادية، وتنطوي تحت هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية الآتية:

نسبة الرجال والنساء في مواقع ادارية وتنفيذية.

نسبة الرجال والنساء في وظائف مهنية وتقنية.

نسبة الرجال والنساء في البرلمان.

٢ -مؤشر النمو النوعي :

وهو عبارة عن تعديل لمؤشر النمو البشري ليتلائم مع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. وهذا المؤشر ياخذ معدل الانجازات في دولة معينة في مجال طول العمر، و في مجال التعليم والدخل، من اجل ايجاد اختلافات على ضوء هذه المؤشرات بين الرجال والنساء.

ويهدف" التحليل النوعي "للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي الى دراسة تأثير الموازنات العامة على الحالة الاقتصادية للنساء والرجال، ومدى استجابة الموازنة لاحتياجات النوع الاجتماعي ، حيث تشير مصادر اليونيفيم (صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة) إلى أن من فوائد استخدام تحليل الموازنات على اساس النوع الاجتماعي هي ضمان تطبيق المباديء الآتية[٢٢]:

أ -المساواة : ليس فقط بين الرجل والمرأة، بل أيضاً تحقيق المساواة بين المناطق المختلفة (المساواة المكانية)، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، لان رصد اشكال التمييز ودراسة المؤشرات تساهم في تعزيز المساواة.

ب -المساءلة : فتحليل الموازنة يتطلب فهم ودراسة جميع المدخلات والمخرجات مما يساهم في تعزيز اليات مساءلة الحكومة.

ج- الكفاءة :لان تحليل الموازنة يستدعي طرح تساؤلات كثيرة ، منها جدوى الانفاق في مجال معين ومدى فعالية الجهاز الاداري الحكومي، وكل ذلك سيعمل بالضرورة على تعزيز الكفاءة.

د- الشفافية :فتحليل الموازنة يتطلب الكشف عن جميع مصادر الايرادات وآليات صرفها، وليس هناك من مجال لحسابات سرية وفرعية، مما يعزز من شفافية الموازنة والاداء الحكومي على حد سواء.

وعلى ضوء ما سبق يرى الباحث ان التحديات التي تعوق الشفافية في تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتحد من فاعلية المساءلة والمراقبة، تستلزم تقديم معلومات مالية من خلال نظام المعلومات المالية الحكومية، يشمل كافة العمليات المالية وغير المالية التي تتم بمراحل دورة اعداد الموازنة بدءا من مرحلة التخطيط الاستراتيجي وانتهاءا بمرحلة المساءلة، من خلال تقديم مجموعة من المعلومات المالية الدقيقة والتقارير في الوقت المناسب، التي تمكن الحكومات من التخطيط للموازنة وتنفيذها ومراقبتها، بهدف تسجيل جميع المعاملات المالية والافصاح عنها، واتاحة نتائج موحدة وموثقة لمساندة عملية صنع القرار وتعزيز الرقابة على الأداء، وتحقيق الانضباط المالي، لتحقيق الاستدامة المالية بشكل اكثر كفاءة.

المحور الثالث: انعكاسات تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على كفاءة نظام المعلومات المحاسبي:

أولا: العلاقة بين الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي ونظام المعلومات المحاسبية الحكومية:

تظهر أهمية العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والنظام المحاسبي الحكومي، في أن عمليات إعداد وتحضير الموازنة وتنفيذها والرقابة على تنفيذها، يعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية[٢٣].

إن عملية إعداد موازنة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الحكومية تعتمد أساسًا على السنة السابقة، حيث تحمل كافة المعلومات المالية والمحاسبية لتنفيذ الموازنة في العام السابق. بناءً على هذه المعلومات، يتم إعداد الموازنة الجديدة، ويكون موافقة الجهات التشريعية عليها تفويضًا رسميًا من الدولة للمؤسسات الحكومية، مما يسمح لها بإنفاق الأموال المخصصة لهم وتحصيل دخلهم [٢٤] .

وما يُزيد من أهمية هذه العلاقة بين الموازنة ونظام المعلومات المحاسبية، هو أن تطور أساليب رقابة الأداء على نشاط الوحدات الحكومية يرتبط مباشرة بتطوّر أساليب إعداد الموازنة العامة. هذا التطور يتطلب تطوير نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية، إذ تعتمد رقابة الأداء بشكل كبير على قدرة نظام المعلومات المحاسبية على توفير المعلومات الضرورية لتقييم كفاءة استخدام موارد الوحدة الحكومية وفعالية تنفيذ البرامج والأنشطة من قِبَل إدارته.

ثانيا: إنعكاسات تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي على كفاءة نظام المعلومات المحاسبية:

ان تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي على نظام المعلومات المحاسبي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على كفاءته وجودته، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين الإدارة المالية والإستدامة، ومن أهم هذه الأنعكاسات مايلي (٢٥):

- **زيادة الشفافية**: الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي تشجع على زيادة مستوى الشفافية في نظام المعلومات المحاسبي، حيث يتعين على المؤسسات توثيق كيفية

تخصيص الموارد المالية للمشاريع والبرامج ذات الصلة بالنوع الإجتماعي، مما يساهم في جعل المعلومات متاحة للجمهور وأصحاب المصلحة.

- **توجيه الموارد**: الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي تساعد في توجبه الموارد الماليه نحو المبادرات و البرامج التي تستهدف تحسين الوضع الإجتماعي وتعزيز المساواة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تخصيص موازنة إضافية للمشروعات ذات الأولوية أو التي تستهدف فئات ذات احتياجات خاصة (٢٦) .

- **تقييم الأثر الإجتماعي**: تعزز الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي من إمكانية قياس الأثر الإجتماعي للمشروعات والبرامج الممولة، بما يسمح بتقييم مدى نجاح هذه البرامج في تحقيق أهداف الإستدامة، وتحسين الوضع الإجتماعي والبيئي.

- **تعزيز الشمولية:** الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي تعزز الشمولية، وتضمن توجيه الموارد نحو الفئات المهمشه والأكثر احتياجا، بما يساهم في تعزيز المساواة والعدالة الإجتماعية.

- **تحسين السمعة:** تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي بشكل جدي، يساهم في تحسين سمعة المؤسسة وزيادة جاذبيتها للمستثمرين والعملاء المهتمين بالمسؤلية الإجتماعية.

- **تحسين الإدارة المالية:** تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي يتطلب تحسين الإدارة المالية والمعلومات المحاسبية. يجب على الجهات المسؤولة تطوير نظام المعلومات المحاسبي، وتحسين التقارير المالية لتتضمن معلومات عن توجيه الموارد وتحقيق الأهداف الإجتماعية (٢٧) .

- **تعزيز الإستدامة:** بفضل توجيه الموارد نحو المبادرات الإجتماعية والبيئية المستدامة، سيساهم ذلك في تعزيز الإستدامة على الصعيدين الإجتماعي والبيئي.

ثالثا: مقترحات تطوير نظام المعلومات المحاسبي في ضوء تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي:

يُمكن اتخاذ مجموعة من الخطوات والمقترحات لتعزيز كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في سياق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال (٢٨) :

- **تشكيل فريق متخصص**: يضم محاسبين وخبراء في النوع الاجتماعي لتطوير وتنفيذ نظام المعلومات المحاسبي، مسؤول عن تحليل وتصميم أنظمة متوافقة مع مبادئ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

- **توثيق المعلومات:** بشكل دقيق ومنتظم، لتوفير الوصول السهل والاستخدام الفعّال لها في تقارير الموازنة.

- **تطوير تقارير مالية متخصصة:** تتضمن تفاصيل تخصيص الموارد للمشاريع والبرامج ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، ومؤشرات ومعايير لتقييم الأثر الاجتماعي.

- **التدريب والتوعية:** تعزيز فهم موظفي نظام المعلومات المحاسبي حيال أهمية وطرق تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

- **استخدام تكنولوجيا المعلومات**: تنفيذ أنظمة محاسبية متقدمة تمكّن من تخزين ومعالجة المعلومات بدقة وسرعة.

- **المراجعة الدورية:** التحقق من موافقة نظام المعلومات المحاسبي على احتياجات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وضمان توافقه مع التغيرات.

- **تعزيز التعاون:** مع الجهات المعنية داخل وخارج المؤسسة، لتعزيز نظام المعلومات المحاسبي وتحقيق أهداف النوع الاجتماعي.

- **تقييم الأثر**: تقييم دوري لتأثير الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على كفاءة نظام المعلومات المحاسبي، وتحليل النتائج لتحديد النقاط القوية والضعيفة واتخاذ التحسينات اللازمة.

وجدير بالذكر أن من المهم أن تكون هناك استراتيجية واضحة لتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي بشكل فعال لضمان تحقيق أهداف الإستدامة، وتعزيز الكفاءة في نظام المعلومات المحاسبي لتحقيق الشفافية والإستدامة وتعزيز الإدارة المالية الفعالة (٢٩) .

المحور الرابع: تحليل ميداني للعلاقة بين الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي ونظام المعلومات المحاسبي لتعزيز متطلبات التنمية المستدامة:

أولا: عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة الميدانيةالمحاسبين، والمحللين الماليين بوزارة المالية والاكاديميين ، وأخيرا اخصائي نظم المعلومات المحاسبية ومسؤولي وحدات تكنولوجيا المعلومات، والمهتمين بقضايا النوع الإجتماعي.

وتم تحديد عينه تقديرية عددها (٢٠٠) مفردة من أصل ٢٥٠ مفردة، حيث جاءت ٥٠ مفردة غير صحيحة، بحسب إمكانية التوصل الي مفردتها وتقديم قائمة الاستبيان لهم من خلال نموذج جوجل فوروم وارسال قوائم الاستبيان الي المقرات الإدارية لجمع إجابات المستقصي منهم.

وفيما يلي توصيف عينة الدراسة وفقا للمسمى الوظيفي:

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
موظفين بوزارة المالية	٩٢	٤٦%
عضو هيئة تدريس	١٧	٨.٥%
عضو الجهاز المركزي للمحاسبات	١٧	٨.٥%
مسئول عن إعداد الحساب الختامي	٢٧	١٣.٥%
مهتمين بقضايا النوع الاجتماعي	٣١	١٥.٥%
مسؤول عن إعداد الموازنة	١٦	٨%
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠%

جدول رقم١ (توزيع عينة الدراسة وفقا للمسمى الوظيفي)

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

أن غالبية مفردات العينة هي من موظفين وزارة المالية، حيث يمثلون ما نسبته٤٦ % من مفردات العينة، ويمثل ما نسبته ١٥.٥% من المهتمين بقضايا النوع الاجتماعي، ويمثل ما نسبته، ١٣.٥% مسئولين عن إعداد الحساب الختامي، أما أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ٨.٥ % وهي نفس نسبة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات، وأخيرا نجد أن المسؤولين عن إعداد الموازنة مثلت نسبة بحوالي ٨%.

ثانيا: أساليب التحليل الإحصائي:

اعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البحث ومتغيراته وفروضه على النحو التالي:

(١) الأساليب الإحصائية الوصفية:

وتم الاعتماد على الأساليب التالية:

أ- التكرارات والنسب المئوية.

ب- الوسط الحسابي.

ج- الانحراف المعياري.

(٢) الأساليب الاستدلالية:

وتم الاعتماد على الأساليب التالية:

أ- معامل الفا: تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة (قائمة الاستقصاء) وذلك لحساب معامل الثبات لأسئلة الاستقصاء وتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها.

ب- معامل ارتباط بيرسون واختبار معنويته: وذلك لغرض قياس درجة الارتباط بين متغيرات البحث، واختبار مدى معنوية ذلك الارتباط ومعرفة مدى وجود علاقة معنوية بين متغيرات البحث من عدمه.

ج- نموذج المعادلة الهيكلية: لقياس التأثيرات المباشرة والغير المباشرة.

د- تحليل المسار: يستخدم لقياس بناء النموذج الهيكلي أو البنائي لمتغيرات البحث.

وتم استخدام الحزم الإحصائية: SPSS for Windows (version 26) & AMOS version

ثالثا: التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فروض البحث

تحليل نتائج الدراسة الإحصائية واختبار الفرض:

فرض الدراسة: "لا يوجد اختلاف معنوي بين أراء عينة الدراسة حول دور الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في تدعيم نظام المعلومات المحاسبي".

أولا: ثبات وصدق الإستقصاء

اختبار صلاحية واعتمادية الأداة المستخدمة في قياس نتائج البحث:

لتحديد درجة صلاحية ومدى الاعتماد على الأداة المستخدمة في قياس استجابات مفردات العينة، قام الباحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات فقرات وأبعاد الاستقصاء.

وفيما يلي جدول معاملي الثبات والصدق لأسئلة الاستقصاء:

البيان	معامل الثبات (الفا)	معامل الصدق الذاتي
الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي	٠.٧٩٢	٠.٨٩٠
نظام المعلومات المحاسبية الحكومية	٠.٨٣٤	٠.٩١٣
متطلبات الاستدامة	٠.٨٥٦	٠.٩٢٥
الاستبيان ككل	٠.٧٨٠	٠.٨٨٣

(الجدول رقم ٢) معاملي الثبات والصدق لأسئلة الاستقصاء

المصدر: برنامج spss

وباستعراض نتائج الجدول السابق، يتضح أن قيم معاملات الثبات مقبولة لجميع متغيرات الدراسة، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء على ٣ متغيرات، وكل متغير يتكون من أكثر من عبارة، وتراوحت قيم معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة ما بين ٠.٧٩٢ لـ ٠.٨٥٦ وهو ما

يشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس، وذلك باعتبار أن معامل ألفا الذي يزيد عن ٠.٦٠ يعتبر مقبولا، وأن معامل ألفا الذي يصل إلى ٠.٨٠ يعتبر ذا مستوى متميزا من الثقة والاعتمادية.

وبلغت قيمة معاملات الصدق الذاتي ما بين ٠.٨٩٠ - ٠.٩٢٥ حيث إن قيم معامل الصدق الذاتي هي الجذر التربيعي لقيم معامل الثبات، وبالتالي يمكن القول إنها معاملات ذات دلالة جيدة لتحقيق أهداف البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج على المجتمع ككل.

ثانيا: اختبار اقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي

المحاور البحثية:

نتناول المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات البحثية، حيث يوضح من بيانات الجداول الخاصة بتلك المحاور، العبارات التي حازت على أعلى درجات الأهمية وأقل درجات الأهمية وذلك وفقا لاستجابات مفردات عينة الدراسة، **ثم يوضح بالنسبة للكل بعد الاتجاه العام لاستجابات مفردات البحث:**

	دور الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي في تدعيم نظام المعلومات المحاسبي العبارات	أجمالي العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	يقدم نظام المعلومات المحاسبية الحكومية معلومات عن الأداء المالي للوحدات الحكومية وتكلفة الخدمات، مما يحقق التخصيص الأمثل للموارد والرقابة الفعالة على أداء الوحدات الحكومية.	٢٠٠	٤.٤٨	٠.٨٣٠	٢٠.٢٧٦	٥
٢	يقوم نظام المعلومات المحاسبية الحكومية بتتبع الإنفاق وتخطيط الموارد مما يؤثر بالإيجاب على شكل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.	٢٠٠	٤.٤٩	٠.٧٦٣	١٨.٤٩٩	٤
٣	تقوم وزارة المالية باستخدام النظم المعلوماتية المحاسبية الحديثة للمساعدة في تحقيق القرارات الاستثمارية المرتبطة مع الالتزامات الاجتماعية لفئات المجتمع.	٢٠٠	٤.٢٠	٠.٨٦٨	٢٠.٦٧١	١٢
٤	تقوم زارة البيئة ووزارة التضامن الاجتماعي وجمعيات حماية المستهلكين بإصدار معايير خاصة بتطبيق المحاسبة عن الالتزامات الاجتماعية.	٢٠٠	٤.٤٢	٠.٨٠٩	١٨.٥٤٢	٧
٥	يقوم نظام المعلومات المحاسبية الحكومية بتوفير قاعدة بيانات عن الأداء المالي الكلي، وتحديد الفجوات الاجتماعية مما يدعم البرامج التي تهدف إليها الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.	٢٠٠	٤.٣٧	٠.٨٢١	١٨.٢٥٨	٨
٧	يعمل نظام المعلومات المحاسبية الحالي على تحسين عملية اتخاذ القرار بفضل المعلومات الدقيقة التي يوفرها لمتخذي القرار في الوقت المناسب .	٢٠٠	٤.٥٨	٠.٨٧٢	٢١.٤٤٧	٣

٨	يمكن لنظام المعلومات الحالي من تقليل الانحرافات والمشاكل التقليدية والأنشطة السابقة كالتسجيل والمتابعة الدفترية .	٢٠٠	٤.٤٨	٠.٨٦٨	١٩.٦٣٧	٦

من الجدول نلاحظ أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد ظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على جميع عبارات المتغير التابع، كفاءة نظام المعلومات المحاسبية الحكومية، واختلاف درجة مصداقيتها في المرتبة الأولى أهمية، بمعامل اختلاف مقداره ١٨.٤٣٧.

ومما سبق، يتضح رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود اتفاق ذو دلالة احصائية بين أراء عينة الدراسة حول دور الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في تدعيم نظام المعلومات المحاسبي.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج النظرية والميدانية:

توصل الباحث إلي مجموعة من النتائج النظرية والميدانية والتي يمكن الإشارة اليها فيما يلي:

أولا: النتائج النظرية:

١- تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي يساعد على زيادة مستوى الشفافية والمساءلة داخل الهياكل الحكومية والمالية.

٢- وجود زيادة ملحوظة في كفاءة نظام المعلومات المحاسبية الحكومية (GAIS) نتيجة لدمج ممارسات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي مما يعزز الدقة في إدارة البيانات المالية.

٣- وجود علاقة إيجابية بين اعتماد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وقدرة الحكومة على تلبية متطلبات الاستدامة.

ثانيا: النتائج الميدانية:

كذلك من اهم نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفروض فيما يلي: -

١- أن الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي هي الأكثر تأثيرا في تدعيم كفاءة نظام المعلومات المحاسبية الحكومية.

٢- توجد علاقة ذات دلاله إحصائية حول دور الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في تدعيم نظام المعلومات المحاسبي.

ثانيا: التوصيات

١- يجب التحول نحو تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي يتطلب تغييرًا في الثقافة المؤسسية والممارسات الإدارية والتشريعات المالية والحسابية من خلال توفير رؤى ومعرفة تساهم في تطوير السياسات والتشريعات المالية والحسابية للحكومات بهدف تعزيز الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

٤- ينبغي تنفيذ برامج شاملة لبناء القدرات والتدريب للمسؤولين الحكوميين المشاركين في صياغة الموازنة وتنفيذها ومراقبتها، لتقييم أداء نظام المعلومات المحاسبية وتحديد مدى تأثير تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على كفاءتها وفعاليتها.

المراجع

(١) البنا، بشيرعبد العظيم، واخرون (٢٠٢٣) ،" مدخل مقترح لتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وأثره على النظام المحاسبي الحكومي في مصر " ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، م٤٧، ع٢، ص١٣٢.

(٢) مرعي،احمد هريدي محمد سيد(٢٠١٩) ،" اطار مقترح لتفعيل تطبيق معايير المحاسبة الحكومية لتحقيق فعالية الرقابة على الأداء بالقطاع الحكومي المصري دراسة تحليلية مقارنة مع بعض الدول المتقدمة " ،**رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ص٤٦.

(٣) محمد، مؤمن فرحات السيد (٢٠٢١) ،"أثر تطبيق نظام GFMIS على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية (دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية) " ، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ع١، ص٢٨٣.

(٤) محمد، علاء فتحي سليمان (٢٠١٣)، تطوير القياس والإفصاح المحاسبي في الوحدات الإدارية الحكومية لتحقيق فعالية الرقابة على الأداء بالقطاع الحكومي المصري "دراسة تحليلية مقارنة"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة بنها، ص١٣٠.

(5) Krafft, Caroline, (2016), Why is Fertility on The Rise in Egypt? The Role of Women's Employment Opportunities, **, Economic Research Forum**, Working Paper No. 1050**.** p.31.

(٦) نبيل، مروة أحمد (٢٠١٨)، العائد الإقتصادي لتمكين المرأة الفقيرة في القطاع غير الرسمي بالدول النامية، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة** ، جامعة الأزهر، م١٩،ع١، ص ٢٦٩.

(٧) العايدى،أحمد محمد ابراهيم (٢٠٢٢)، البعد الاجتماعي في صنع السياسات العامة في مصر بالتطبيق علي مفهوم النوع الاجتماعي، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالاسماعلية ، جامعة قناة السويس، م ١٣، ع ٤، ص٦.

(8) Reveilhac, M. and Eisner, L. (2022), "Political polarisation on gender equality: the case of the Swiss women's strike on twitter", **Statistics, Politics and Policy**, 13 (3), p 259.

(9) Talaat, W. (2018), The targeting effectiveness of Egypt's food subsidy programme reaching the poor? **International social security review**, 71(2), p.109.

(10) Downes, R. and Nicol, S. (2020), "Designing and implementing gender budgeting – a path to action", OECD **Journal on Budgeting**, 20 (2), p 69.

(11) Zahonogo, P. (2016). Trade and economic growth in developing countries: evidence from sub-Saharan Africa, **journal of African trade**, 3(1), p 41.

(12) Sachs, J. and others (2021), the decade of action for the sustainable development goals. **Sustainable development repor**t, Cambridge, Cambridge University.p12.

(١٣) منصور، رشا سهيل (٢٠١٩)، النوع الاجتماعي وقضايا المساواة النوعية، سياسات التنمية الدولية والثقافة العربية، **مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية"**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مج ١٠، ع ٣، ج١،ص٤٤٠.

(14) Talaat, W. (2018). The targeting effectiveness of Egypt's food subsidy programme reaching the poor **International social security review**, 71(2), p105 .

(١٥) ملتقى السياسات العامة (٢٠١٨)، **موجز سياسات إستراتيجية التنمية المستدامة بين التوقعات وتحديات التطبيق "رؤية مصر ٢٠٣٠"**، كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة، الجامعة الأمريكية، القاهرة، ص٣.

(16)Government of Egypt(2016), **Voluntary National Review,** Report for the HLPF Contribution, p.46.

(١٧) يونس، إيهاب محمد (٢٠٢٠)، تطبيق موازنة البرامج والأداءين الواقع والمأمول: حالة مصر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مج٣٤، ع٣، ص٢٩.

(18) El Husseiny, I. A (2020). Enhancing the role of fiscalpolicy in achieving the sustainable development goals (SDGS) insights from behavioral economics with a special reference to Egypt, **European journal of economics**, **finance and administrative sciences**, I(106), p25.

(١٩) مايا مرسي(٢٠١٩)، ادماج منظور النوع الإجتماعي في جميع القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠، **المجلس القومي للمرأة**، الطبعة الأولى، ص٧٣.

(20) Kabeer, Naila, (2016), Gender Equality, Economic Growth, and Women's Agency: The Endless Variety and Monotonous Similarity of Patriarchal Constraints, **Feminist Economics**, 22, (1), p308.

(21)Pervaiz, Zahid, Muhammad Irfan Chani, Sajjad Ahmad Jan and Amatul R. Chaudhary, (2011), Gender inequality and economic growth: A time series analysis for Pakistan, **MPRA Paper**, No. 37176, p.4.

(22) Kantola, J. (2022), "Parliamentary politics and polarisation around gender: tackling inequalities in political groups in the European parliament", in Ahrens, P., Elom€aki, A. and Kantola, J. (Eds), **European Parliament's Political Groups in Turbulent Times,** Palgrave Macmillan, Cham, p. 229.

(23) Moser, B. and Korac, S. (2021), "Introducing gender perspectives in the budgetary process at the central government level**", International Journal of Public Administration**, Vol. 44 No. 14, p. 1278.

(٢٤) بدر، عصام علي فرج (٢٠٢٣) ، أثر تطبيق تقنية سلسلة الكتل "Blockchain" في منشآت الأعمال على عدم تماثل المعلومات المحاسبية: **دليل ميداني من البيئة السعودية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، م٧، ع١، ص٥٢.

(25) Johann Seiwald. Tobias Polzer.(2023),Gender budgeting in public financial management،**International Review of Administrative Sciences**, 89(2), p 452.

(26) Stanimirovic, T. and Klun, M. (2021), "Gender budgeting in Slovenia—approaches, achievements, and complexities", **Public Money and Management**, 41 (7), p. 548.

(27) Saleh,Mohamed Tarek (2023), The Role of Government Financial Management Information Systems in Improving Transparency, **Alexandria Journal of Accounting Research,** 7,(1).p.202.

(28) Johann Seiwald. Tobias Polzer.(2023),Gender budgeting in public financial management. **International Review of Administrative Science**s, 89,(2).p23.

(29) Jung, S.-M. (2022), "Determinants of gender budgeting practices: evidence from municipal governments in South Korea", **Public Performance and Management Review**, 45,(4), p320.

(30) Kofahe, M. K., Hassan, H. and Mohamad, R, (2019), Factors affecting successful implementation of government financial management information system (GFMIS) in Jordan public sector: A proposed framework, **international journal of financial economics,** 4,(3).p42